



رئيس

مصلحة الضرائب المصرية

كتاب دوري

رقم (٢١) لسنة ٢٠١٧

بشأن المأمورية المختصة بمحاسبة إيرادات الثروة العقارية

نظراً لورود العديد من الاستفسارات بشأن المأمورية المختصة بمحاسبة إيرادات الثروة العقارية المنصوص عليها بالمادة (٤٦) من قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته.

وبمتابعة الإذاء على مستوى المصلحة تبين قيام بعض المأموريات بفتح ملفات ومحاسبتها والربط عليها رغم أنها لا تنفع ضمن اختصاصها.

دراسة الموضوع في ضوء أحكام المادة (٨) من اللائحة التنفيذية للقانون وتعديلاتها التي تنص بالبندين [٥، ٦] على الآتي :-

٥ - إذا اقتصر دخل الممول على إيرادات من الثروة العقارية تكون المأمورية المختصة هي المأمورية التي تقع في دائريتها محل إقامته وفي حالة تعدد محل إقامته تكون المأمورية المختصة هي المأمورية التي يقع قسّي دائريتها محل الإقامة الذي يحدده ، أما إذا لم يحدد محل إقامته تكون المأمورية المختصة هي المأمورية التي يقع في دائريتها أيًا من عقاراته المبنية أو الأرضي الزراعية أو الوحدات السكنية أو المفروشة التي ينجزها ، وإذا كان للممول إيرادات من النشاط التجاري أو الصناعي تكون المأمورية المختصة هي المأمورية التي يقع في دائريتها العركر الرئيسي للنشاط التجاري أو الصناعي .

٦ - إذا تضمن دخل الممول إيرادات من النشاط التجاري أو الصناعي ومن النشاط المهني أو غير التجاري ومن الثروة العقارية تكون المأمورية المختصة هي ملمورية النشاط المهني .

لذا تنتهي المصلحة على كافة الوحدات بضرورة مراعاة ما يلى :-

* إذا اقتصر نشاط الممول على إيرادات الثروة العقارية فاته يجب النظر في بين أمرين :-

[الأول]: إذا كان محل إقامة الممول معطوماً للمصلحة فإن المأمورية المختصة بمحاسبة نشاط الثروة العقارية هي المأمورية الكائن بها عنوان إقامته .



رئيس
مصلحة الضرائب المصرية

[الثاني]: إذا لم يكن محل إقامة الممول معلوما للنافذة فبأن المأمورية المختصة بنشاط الثروة العقارية هي المأمورية التي تلقى بها العقار محل المحاسبة.

- في حالة تضمن دخل الممول إيرادات من النشاط التجاري أو الصناعي ومن إيرادات الثروة العقارية تكون المأمورية المختصة هي المأمورية التي يقع في دائرتها المركز الرئيسي للنشاط التجاري أو الصناعي.

- في حالة تضمن دخل الممول إيرادات من النشاط التجاري أو الصناعي ومن النشاط المهني أو غير التجاري ومن الثروة العقارية تكون المأمورية المختصة هي مأمورية النشاط المهني.

- في حالة تكرار التصرفات العقارية يراعي المحاسبة وفقا لأحكام البند رقم ٧ من المادة (١٩) من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته وتكون المأمورية المختصة في هذه الحالة هي المأمورية التي يقع في دائرتها المركز الرئيسي للنشاط وفقا لأحكام البند [١٠، ٢] من المادة (٨) من اللائحة التنفيذية ، وتنفيذ ما ورد بالبند ثالثاً من الكتاب الدوري رقم ١٠ لسنة ٢٠١٦ بشأن حصر التصرفات العقارية.

ويمتتع على كافيه المأموريات فتح ملفات لا تقع في نطاق اختصاصها أو محاسبتها حتى لا يتعرض الممثل للمسئلة التحقيقية.

وعلى قطاع المناطق الضريبية والإدارة المركزية للتوجيه والرقابة والإدارات التابعة لها مراعاة تنفيذ ما ورد بهذا الكتاب الدوري بكل دقة.

والله ولي التوفيق

رئيس

مصلحة الضرائب المصرية

• عماد كلامي حسين
٦/٦/٢٠١٦

مصدر في : ١/٤٠١٧
سنه الميلادي سنه الميلاد الميلادي ٢٠١٧